

للافساخ البيع باستحقاقه العوض المسمى قاله الفرنسي
بيني انه العمد اذا دفع مال لرجل بشريه له منه سيد وقال
له اشترى لنفسك ففعل فابيع كلزم فان كان المشتري اشترى
مال العمد فلاشئ عليه للبائع اي لا يفرغ الحث الثانية للبائع
لانه اشترى ماله فان لم يستثنه فانه يفرغ الحث الثانية لانه
للمستثنى مال العمد فقد اشتراه مال السيد لانه العمد لا
يبيع ماله في البيع بخلاف العتق قال ابو الحسن وهذا اذا كان
الحث عينا وامان كان عرضا فليس العمد ان يرجع في عمل
عده ان كان قائما فان فوات فعلى المشتري قيمته لم ويبانه
ان المشتري قد اشترى سلعة بسلعة فاستحققت السلعة
التي دفع المشتري فليس العمد ان يرجع في عمل هذه قال
العدوي قوله ان اشترى ماله اي اشترط المشتري مال العمد
قوله وامان كان عرضا اي في صورة عدم استثناء ماله
ثم لا يخفى ان عبارتي اللغتين احسن وبضه وهذا اذا كان ماليا
او مرسوما في الذمة واما اذا كان موقوما مبينا لانه يرجع
في العمد اذا كان قائما وقيمه والمسئلة من افراد قوله سابقا
وفي عرضي جميعا بعرض رجع عما خرج من يده او قيمته
وان دفع لك ريثق مالا لتشترى به لنفسك او لتعنته
ففعلت ولم تشتري ماله وطلب منك الثمن مرة ثانية من مالك
ولم يدفعه له **بيع العمد فيه** اي الحث فان ساقى منه
الحث المطلوب فلاشئ لك عليك والاك وان زاد عليه
فانزله لك ان يرض عنه **انعت** بامشترى **بالباقي** من
الحث المطلوب منك بعد اخذ الحث الذي يبيع به العمد قاله
الخرشي قوله ويبيع منه رجع للصوريين وهذا قول اشترى
لنفسك واشترى لتعنتي منه فاشتراه ولم يستثن ماله

والمشترى

والمشترى لا مال له فانه العمد يبيع في حثه من الحائث الا ان
يبيع ببيع بعينه بالثمن ويعتق بعينه ولو يبيع من الحث
شئ بعد بيع جميعه كان في زمة الرجل فانه العدوي
هناك حصة حاصله انه ان كان العمد يبيع بعد حثه والا
ظاهر وان يبيع ما قبله اتبع المشتري بالباقي وان كان يبيع
العمد بغيره ما لم يبيع بصفه بخر النصف الثاني بجزء
الشرء علي ما قال الشافعي وهذا في الصور الثانية واما
في الاول فيملك المشتري باقيه وقوله ويبيع منه اي ولو
انفذ المشتري عتقه لانه مسر وعتقه مردود في الكبير
وان اشترى بالمال الذي دفعه لك لتشترى به وتعتقه
فام بشريه ولم تشتري ماله واعتقتك ثم عرفت الحث
ثانية للبائع ولحقته لازم **كك** **ولاوي** اي العمد منعقد **كك**
بالمشترى **وحيث عرفت** بالمشترى الحث الثانية للبائع قبل
اعتاقك العمد **رطل شرط العتق** من العمد عليك حال
دفع المال لك قال الخرشي وابشأ بقوله وان رجوع له علي
العمد والولاه اي ان العمد اذا دفع المال لرجل وقال له
اشترى به واعتقتي ففعل ولم يستثن ماله فان البيع لازم
ويعتق عليه بجزء الشرء ولا يرجع الي العمد بشئ منه ويفرغ
الحث الثانية للبايع ويكون الولاه للمشترى لانه غرم الحث لثمة
وبعائه ولو غرم الحث عند انفاذ العتق فيبقى انه لا يجرد
علي العتق لانه الما الشراء العتق علي سطر عدم الفرج فقول
ولا يرجع الخ اي حث اعتقه اما لولم يبيعه فهو رق له ولا
يضعه سطر العتق قال العدوي قوله ويعتق عليه بجزء
الشرء تقدم انه صنف والرابع خلافه وقوله ولا يرجع
اذا المناسب تاخيره عن قوله ويقيم الحث الثانية للبائع

والباقي من الحث الذي يبيع به العمد